انه اذا ادعاه اثنان فكان لاحدهما بينة فهو ابنه وان اقاما بينتين تعارضتا وسقطتا ولا يمكن استعمالها ههنا ليستعملها في المال اما بقسمته بين المتداعيين ولا سبيل الى ههنا واما بالاقراع والقرعة لا يثبت بها النسب فان قيل فان ثبوته ههنا يكون بالبينة لا بالقرعة وانما القرعة مرجحة قلنا فيلزم انه اذا اشترك رجلان في وطء امراة فاتت بولد ان يقرع بينهما ويكون لمن وقعت القرعة

الفصل الثالث انه اذا امكن بينتان وسقطتا فانا نريد القافه بعضها او مع عصبتها عند فقدها فيلحق بمن الحقته به منهما هذا قول اكثر علمائنا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك والاوزاعي والليث والشافعي وابي ثور وقال اصحاب الرأي لا حكم للقافه ويلحق بالمدعيين جميعا لان الحكم بالقيافه تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين فان الشبه يوجد بين الاجانب ويتفق بين الاقارب ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اتاه فقال يا رسول الله ولد لي غلام اسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال هل فيها من اورق قال نعم قال فانى ذلك قال لعل عرقا نزع قال وهذا لعل عرقا ينزع فقد نفى عليه قالوا ولو كان الشبه كافيا لاكتفا به ولد الملاعنه وفيما اذا اقر احد الورثة باخ فانكره الباقون ولنا ما روي عن عائشه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها مسرورا فقال الم تري ان مجززا المدلجي نظر انفا الى زيد واسامه وقد غطيا رؤسهما وبدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض متفق عليه فالاجود الاعتماد على القافه لما شرع النبي صلى الله عليه وسلم ولا اعتماد عليه ولان عمر رضي الله عنه قضا بالحضر الصحابه فلم ينكر ذلك فكان اجماعا ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في ولد الملاعنه انظروها فان جاءت به خمس الاليتين خدلج الساقين كانه وحره فلا اراه الا قد كذب عليها وان جاءت به احيمر احمالا حسبا سابغ الاليتين خدلج الساقين فهو الذي رميت به على النعت المكروه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لي ولها شان فقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم للاشبه منهما وقوله لولا الايمان لكان لي ولها شان يدل على انه لم يعتد من العمل بالشبه الا الايمان فاذا انتفا للانتفا يجب العمل به وجود الشبه وعدمه ولان لكل قول النبي صلى الله عليه وسلم ابن امه زمعه حين راى به شبها بينا بعتبه ابن ابي وقاص احتجي منه يا سوده فعمل بالشبه وجعله اخا سوده عنه فان قيل فالحديث انما حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشبه فيما بين الولد وبين ابن زمعه وقال لعبد ابن زمعه هو لك يا عبد ابن زمعه الولد للفراش وللعاهر الحجر وليس الشبه ولو ولد لملاعنه ثم اقامه احد عليها شبه بالمقذوف قلنا انما يعمل بالشبه في ابن امه زمعه لان الفراش قوي وترك العمل بالمعارضه ما هو اخوي منها لا يوجب الاعراض عنها اذا خلت عن المعارض فكذلك ترك اقامه الحد عليها من اجل ايمانه دليل قوله ولولا الايمان لكان لي ولها شان على ان ضعف الشبه عن اقامه الحد لا يوجب ضعفه عن الحاق النسب فان الحد في الزنا لا يثبت الا باقوى البينات واكثرها عددا واقوى الاقرار حتى يخبر فيه تكراره اربع مرات ويدرا بالشبهات والنسب يثبت بشهاده امراه واحده على الولاده وبدعوي وبتيقن مع ظهور انتفايه حتى لو ان امراه اتت بولد وزوجها غايب عنها منذ عشرين سنه ولدها فكيف يخفى على نفيه بعدم اقامه الحد ولانه حكم يظن غالبا وربما ادرج ممن هو من اهل الخبره فجاز كقبول التقويم وقولهم ان الشبه يوجد وجوده وعدمه قلنا الظاهر وجوده ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم حين قالت ام سلمه اونرى ذلك المراه قال فهل ترين الشبه واكثر ما ربما صحبوا به حجه عليهم لانكار الرجل ولده لمخالفته لونه وعزمه على نفيه لذلك يدل على ان العاده خلافه وان في طباع الناس انكاره وان ذلك انما يوجد نادرا وانما الحقه النبي صلى الله عليه وسلم به لوجود الفراش ويجوز ان يكون الله الظاهر للدليل ولا يجوز نسخه من غير دليل ولان ضعف الشبه عن نفي النسب لا يلزم منه ضعفه عن اثباته فان النسب يحتاط لاثباته ويثبت بادنا دليل ويلزمهن ذلك التشديد في نفيه ولانه لا سبيل الا باقوى الادله كالاقرار لو قال انتفي بالشبه لم يثبت الا باقوى دليل فلا يلزم حينئذ من المنع من نفيه بالشبه في الخبر المذكور ان لا يثبت به النسب في مسئلتنا فان قيل ههنا اذا علم بالقيافه فقد نفيتم النسب عمن لم يلحقه القافه به قلنا انما انتفا النسب ههنا لعدم دليله لانه لم يوجد الا مجرد الدعوي وقد عارضها مثلها فسقط حكمها وكان الشبه مرجحا لاحدهما فانتفت دلاله الاخري فلزم انتفا النسب لانتفا دليله وتقدم اللعان عليه لانه الفعل به عند عدمه كاليد يقوم عليها البينه ويعمل بها فصل والقافه قوم يعرفون الانساب بالشبه والاشخاص ذلك بينه بل من عرف منه المعرفه بذلك وكملت

Copying is for Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)